اسم المقال: اتجاهات الحراك الاستراتيجي الايراني ــ التركي وانعكاساته الاقليمية
اسم الكاتب: م.د. زينة عبد الامير عبد الحسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1551
تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 22:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اتجاهات الحراك الاستراتيجي الايراني _ التركي وانعكاساته الاقليمية

م. د زينة عبد الامير عبد الحسن*

الملخص :

تُعد العلاقات الإيرانية – التركية من اكثر العلاقات التفاعلية في المنطقة والتي تؤثر على عدد كبير من الدول في منطقة الشرق الاوسط ، حيث أن لطبيعة الحراك الاستراتيجي بين الدولتين اهمية كبيرة في مجمل التفاعلات الاقليمية والدولية في المنطقة . وقد انطلق البلدين من علاقاتهما خلال عقود طويلة من مبدأ المصالح الاستراتيجية التي تغلب في معظم الاحيان على نقاط الاختلاف والتعارض بينهما على حسب نقاط الالتقاء والتعاون ، خاصة وان كل من البلدين يعي تماماً اهمية الطرف الثاني في مجمل التفاعلات في المنطقة وان كل منهما يمثل نقطة اساسية لا يمكن التخلي عنها في مواجهة التحديات الاقليمية والدولية . وعلى الرغم من ان الحراك الاستراتيجي بين الدولتين يرجح في اغلب الاحيان جانب التعاون والتوافق بينهما الا ان البلدين توجد بينهما العديد من القضايا التي يختلف فيهما وفي كيفية التعامل معها ، فهناك معوقات عديدة تلقي بظلالها على هذه العلاقات ، اذ يخوض البلدان منافسة تاريخية على الزعامة الإقليمية منذ خمسة قرون ، وتتصادم المنظومة القيمية لكلا البلدان ، وتتعارض التحالفات الدولية فيما بينهما ، وتختلف الأدوات التي يستخدمها الطرفين ، في الهيمنة على المنطقة سواء عسكرية كما في الحالة الإيرانية ، او سياسية واقتصادية كالحالة مع تركيا ، ويبدو أن الصراع والتعاون والتمدد الاقليمي حالة مستمرة في العلاقات بين البلدين ، على الرغم من بعض الفترات التاريخية التي شهدت العلاقات فيها تقارباً مهماً بين البلدين . فكل من الدولتين تسعى لاثبات وجودها في المنطقة وانها دولة ذات تأثير كبير لا يمكن اغفاله وهي نهج ستراتيجي لكلا الدولتين ، الا انهما كلاهما لا تستطيع اغفال دور الاخرى في مجمل التفاعلات الاقليمية والدولية رغم وجود التنافس بينهما الذي ينطلق من الادراك التام لدور اي منهما في المنطقة ، فأتجه الحراك الاستراتيجي بين كل من إيران وتركيا الى توطيد اواصر الشراكة الاستراتيجية بينهما انطلاقاً من ادراكهما التام بان هذه الحالة تشكل نقطة قوة مضافة لهما في ظل تزايد التحديات الاقليمية والدولية لكلا الدولتين .

*كلية الاسراء الجامعة الاهلية.

Abstract

The Iranian –Turkish relations in the region can be considered as the most interacted relations , due to the nature of that movement between the two states among the whole regional interaction in the region .

The two states started their relations during the last centuries based on the mutual strategic interests which overcome the points of cooperation on the point of differences , specially that each state understand the importance , the second side on most the interaction of the region , and each of then considered as important issue which cannot be abandoned in confronting the regional and international challenges .

In spite that the strategic between the two states filt the balance in the side of the cooperation and compatibility , never less there are many issues of differences and the ways to deal with it . There are many obstacles east shadow over these relations since they the two countries collide and alliance conflict between them .

The tools the use differ in dominating the region , whether military ,as in the Iranian case , or political and economy , as in the case with turkey .It is clear that the conflict, cooperation and expansion are an going condition shaping the relations between the two countries . In spite of some historical periods that witnessed an important rapprochement between the two countries , the sought to prove their existence and that the possessed strategies that not be over looked . This means that both of them can ignore the other side in international and regional interactions , de spits the competition between them which stems from a full awareness of their roles in the region . The strategic movement between the two countries has tended towards consolidating the bonds of

strategic partnership between them , based on their full awareness that this situation constitute an added force for them in light of increasing regional and international challenges facing them .

الكلمات المفتاحية : (العلاقات الإيرانية – التركية ، الحراك الاستراتيجي ، التفاعلات الاقليمية ، إيران ، تركيا ، قوة اقليمية)

المقدمة :

تعد العلاقات الإيرانية – التركية من أكثر العلاقات الاقليمية تأثيراً في المنطقة ، كونها تنبع من دولتين ذات ثقل ستراتيجي كبير ، اذ يمكن عدها القوتين الأبرز في منطقة الشرق الأوسط ، لذا فان التفاعلات الحاصلة بينهما وحالات التفاعل في علاقتهما يكون له الاثر الابرز في المنطقة والمؤثرة في الكثير من التفاعلات الاقليمية الاخرى . وقد تميزت هذه العلاقات بين الدولتين منذ القرن العشرين بحالة من الصد والرد والتعاون والصراع الذي لم يصل في اي مرحلة من المراحل إلى حالة قطع العلاقات بين البلدين او الحرب ومنذ تسعينيات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وظهور المشروعين الإيراني– التركي في المنطقة بشكل كبير وتعارض الرؤية الإيرانية مع الرؤية التركية لمستقبل المنطقة وسعي كل منهما لان يكون الطرف الاقليمي والإديولوجي الابرز ، حيث ان كلا الدولتين تحملان مشروعاً قومياً واقليمياً مختلفاً يستند الى اسس الزعامة والهيمنة السابقة ، وبما يؤدي الى اعادة مشروع كل منهما استناداً لاسس القوة الاقليمية المتوافرة لكل منهما وبما لايسمح لاي قوة اخرى بتمرير مشروعها القومي والاقليمي ، فوجود رؤية مختلفة للمنطقة وطبيعية التفاعلات بين اطرافها ممكن ان يؤدي الى حدوث حالات من الصراع والصدام بينهما والذي سيكون له الاثر الاكبر على حالة الاستقرار في المنطقة التي لم تشهد هذه الحالة منذ قرون ، وبنظرة اكثر انفتاحاً اليوم تسعى الدولتين الى بناء نوع من العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين على الرغم من تعارض التوجهات ادراكا باهمية الثقل الاستراتيجي الذي تتمتع به كلا الدولتين والتي تجعل معها احتمالية الدخول في مواجهة او صراع قوي قليلة ، خاصة وان ظهور حالات من الصراع واختلاف التوجهات بينهما خلال العقود السابقة لم يؤدي باي حال من الاحوال الى قطع الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين والتعاون الاقتصادي والاستراتيجي بينهما مما يعكس حالة من الادراك الواسع بان اي من الدولتين لايمكنها باي حال من الاحوال تقيد او تحجيم الاخرى خاصة مع تزايد العمق الاستراتيجي لكل منهما واتساع اذرعها الاقليمية بطريق لا يمكن حرص تاثيرهما فيها .

فاحتدام الصراع بين دولتين بحجم إيران وتركيا وما يمكن ان يحمله معه لتكوين تحالفات اقليمية ودولية ، يؤدي الى نتيجة بان مجمل العلاقات الايرانية – التركية وما تحمله كلاهما من ثقل جيوستراتيجي كبير يمكنها ان تسهم في رسم وتحديد طبيعة التحالفات الاقليمية والدولية داخل المنطقة . لذا فأن تحليل الطبيعة لهذه العلاقات تسهم بشكل كبير في وضع رؤيا واضحة لخريطة العلاقات الاقليمية في المنطقة .

اهمية البحث :تكمن اهمية الدراسة في الثقل الاستراتيجي والحيز المكاني الابرز لكلا الدولتين في الشرق الاوسط وكذلك في ادراك اهمية وتأثير العلاقات الإيرانية – التركية على مجمل المنطقة والتي تعد العلاقة الابرز فيها ، فانطلقت الدراسة من اهمية معرفة طبيعة التفاعلات الاقليمية لكلا الدولتين والحراك الاستراتيجي بينهما ومدى تاثير هذه التفاعللات على مجمل العلاقات والتحالفات في المنطقة مع رغبة وسعي كلا الطرفين الى تمرير مشروعه القومي والاقليمي والى مساعدة ودعم حلفاء اقليمين ودعم اطراف دولية اخرى مما يولد حال من التفاعلات بين كل الاطراف تلقي بظلالها على عدد كبير الدول في المنطقة ، ومدى امكانية ان تحدد طبيعة العلاقات الايرانية – التركية المستقبيلية مجمل التفاعلات في المنطقة .

اشكالية البحث :تكمن اشكالية الموضوع في فهم طبيعة العلاقات الايرانية–التركية وما لها من تأثير واضح في فهم العلاقات في المنطقة و دورها في رسم خريطة العلاقات والتحالفات الاقليمية والدولية ، ومدى امكانية انعكاس ارتفاع حدة الصراعات والتوترات بينهما على مجمل علاقات المنطقة الاقليمية والدولية .

فرضية البحث :تكمن فرضية الدراسة في ان العلاقات الإيرانية –التركية هي علاقات ذات مدى ستراتيجي قائمة على التعاون والشراكة الاستراتيجية التي لها اسسها التاريخية وان اي اختلاف او تضاد في هذه العلاقات لا يمكن ان يؤثر على الشراكة الاستراتيجية التي يمكن ان تسهم بشكل كبير في تحديد طبيعة العلاقات والتحالفات في المنطقة. ولاثبات الفرضية إو نفينها او تعديلها سنقوم بالاجابة على التسأولات الاتية :

اولا : ماهي بناءات التأسيس والتنظيم لإيران وتركيا في اقليمهما ؟

ثانياً : كيف اتجهت كل من ايران وتركيا لتوطيد نفوذها في المنطقة ؟

ثالثاً : ماهي تحولات التفاعل الإيراني – التركي ؟

منهجية البحث :استخدم الباحث في عملية معالجة المعلومات وتحليلها ، المنهج التاريخي في سرد الاحداث التاريخية وايضاً المنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل مجريات الاحداث للوصول الى التصورات والسيناريوهات المستقبلية ، وكذلك المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الاحداث والمتغير لعطاء الصورة الاوضح للدراسة .

هيكلية البحث :ينقسم البحث إلى ثلاثة مباحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة ، إذ جاء المبحث الاول إيران وتركيا بناءات التأسيس والتنظيم، وجاء الثاني ليبحث في اتجاهات توطيد النفوذ الإيراني – التركي في المنطقة ، وكان الاخير في تحولات التفاعل الإيراني – التركي ومن ثم خاتمة البحث والاستنتاجات .

أولا : إيران وتركيا بناءات التأسيس والتنظيم

أدى التغيير الحاصل في النظام الدولي بعد الحرب الباردة إلى انعكاسات واضحة في العلاقات الدولية[1] . فكان للفراغ الجيوسياسي الذي تركه تفكك الاتحاد السوفيتي ، دوراً في تفعيل أدوار القوى الاقليمية، مثل روسيا والصين والهند وإيران واليابان وباكستان ، فضلاً عن القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والإتحاد الاوربي . وقد كان التوجه التركي الجديد بعد تفكك الإتحاد السوفيتي نحو البحث عن مجالات حيوية لها في مجالها الاقليمي والقيام بدور اكبر واكثر تاثيراً فيه ، وكان لتلك المرحلة اثر كبير على سياسة إيران الاقليمية كذلك ، التي اتجهت غرباً وشمالاً . والتي كانت في السابق تُركز وبشكل رئيس على منطقة الخليج العربي (التي كانت ولاتزال المعبر الاساسي للنفط الايراني الذي يشكل 80% من صادراتها الخارجية والمعبر الاساسي لعملتها الخارجية)[2]. وقد انتهجت تركيا في عقد التسعينات(على عكس موقفها في عقد الثمانيات) ، سياسة تنظر إلى إيران بوصفها بؤرة منافسة ، نتيجة لعدم قدرة تركيا على تحقيق التوازن بين الخيارات الدولية والسياسات الاقليمية ، مما اضعف السياسة الخارجية التركية في هذه المناطق أمام الولايات المتحدة واوربا وروسيا .[3]

---

[1]احمد داوود اوغلوا ،العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحه الدولية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، بيروت ، 2011 ، ص471

[2]احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية الايرانية 1979–2011 ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2012 ، ص11–12 .

[3]ضاري سرحان الحمداني ، سياسة ايران تجاه دول الجوار ، العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة ، 2012 ، ص3 .

ومنذ العام 1923 كان هدف الحكومة هو الذوذ عن كيانها ، اذ اصبح الحفاظ على سلامتها وحمايتها غاية السياسة الخارجية . [1]وقد دخلت العلاقات التركية – الايرانية مرحلة جديدة من التطور ، عندما انشأت كل من تركيا وايران وباكستان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وذلك في نهاية 1983 التي هي اساس احياء منظمة التعاون الاقليمي ، على الرغم من خروج إيران من نطاق المعاهدة المركزية لاحقاً ، وهذا يعني ان تركيا وايران عدتا المنظمة جزءاً اساسياً للتعاون ومن مستلزمات الامن القومي لهما.[2]

وتبدو أن طبيعة العلاقات الإيرانية التركية والملامح التي يمكن ان ترسو عليها في المستقبل . لا يمكن أدراكها الا من خلال الاطار الاوسع للسياسة الشرق أوسطية . فلقد بدأت السياسة الاقليمية ، والدور التركي فيها ينحوان فيه نحو المزيد من التفاعلية منذ نهاية الحرب الباردة . ويؤكد هذه الحقيقة الباحثان بولينت أرس ، وحاقان فيدان ، (فالحكومة التركية تبنت سياسة خارجية اكثر فاعلية من سابقاتها ، الا ان سياسات هذه الحكومات تجاه ايران تعكس إلى حد كبير استمراراً لسياسات الحكومة التركية السابقة في الثمانينات والتسعينات ، إذ أن تركيا كانت تنظر إلى إيران على أنها – وبخلاف بلدان الشرق الاوسط الاخرى – دولة قومية كبيرة ومهمة ويجب ادارة العلاقات معها ، وليس مواجهتها ، وهذه السياسات ترجع في طبيعتها إلى شكل العلاقة التاريخية بين البلدين ، إذ ان رغبة تركيا في اتباع سياسة ادارة وتدبير للعلاقة مع ايران بدلاً من مواجهتها ، تعود إلى زمن العثمانين)، وهي لاتزال حتى اليوم أمراً لابد منه في رؤية تركيا للسياسة الخارجية ، الا أن هذا الميل العام والتفضيل التركي للدبلوماسية والادارة عندما يتعلق الامر بالشؤون الإيرانية ، لا يكفي لفهم التغييرات العميقة التي تشهدها سياسة تركيا الخارجية ، ولا سيما أن منطقة الشرق الاوسط لم تعرف يوما الثبات والاستقرار بمعناه العام ، لا سيما بعد احداث الثورات العربية عام 2011، التي خلقت محاور جديدة في المنطقة .[3]

و يعد النظام السياسي الإيراني حالة فريدة بين الانظمة السياسية في العالم ، إذ يجمع النظام الإيراني بين الدولة الدينية المتمثلة بسلطة المرشد الاعلى للجمهورية الإسلامية (وفق نظرية الولي الفقيه) وهو اعلى

---

[1]منهل الهام واخرون ، العلاقات التركية –الايرانية 1923–2003 دراسة في العلاقات دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ، ط1 ، عمان ، 2015 ،ص21 .

[2]احمد نوري نعيمي ، العلاقة التركية –العربية 1945–2016 ، دار امجد للنشر والتوزيع ، ط1 ، الاردن ، 2017 ، ص177 .

[3]ياسر عبد الحسين ، السياسة الخارجية الايرانية (ستقبل السياسة في عهد الرئيس روحاني) ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2015 ،ص243.

مناصب البلاد بموجب الدستور ، وبين النظام الديمقراطي إذ يتم انتخاب رئيس الدولة وانتخاب البرلمان بالاقتراع السري المباشر فضلاً عن اشتراك المؤسسات المنتخبه وغير المنتخبه في اتخاذ القرارات العامة.[1] إذ لا يمكن اخفاء الطبيعة المتميزة التي تبدء من الصلاحية غير المحددة للقائد (المرشد) وصلاحيات الرئيس ووزارة الخارجية – التي تختلف من رئيس الى اخر – والدستور الإيراني الذي يساند مؤسسة على حساب مؤسسة اخرى اطلاقاً من فكرة حماية الثورة ومبادئها والايديولوجية – وهي في اغلبها لايمكن تعديلها بشكل جزئي إو كامل . وضمن رؤية ايران المستقبلية إيران 2025 ، تكون ايران دولة متقدمة تتبوأ المرتبة الاولى في المنطقة اقتصادياً ، علمياً وتقنياً ، وتكون قدوة ومثال للعالم الاسلامي ، ومؤثرة على مستوى العلاقات الدولية من خلال تعاملها البناء . [2]

تتطلب البنية الجيوسياسية متعددة الاتجاهات لكل من تركيا وإيران أن يكون للعلاقات بينهما ، (وبالتالي لسياسة تركيا حيال إيران) ، ثلاثة أجنحة على الاقل : الشرق الأوسط ، والقوقاز ، اسيا الوسطى ، فموقع الدولتين في غرب اسيا يفترض على كل منهما تطوير سياسات تراعي فيها كل دولة منها الاخرى في السياسات المعنية بهذه المناطق ، وفي ساحات التأثير المتبادل بينهما .فوجود إيران في موقع اتصال بين هذه المناطق الثلاثة يجعل من الضروري على تركيا أخذ العامل الإيراني في الاعتبار في سياساتها في هذه المناطق . وينبغي قبل اي شي القول بأن تأثيرات الوضع الدولي الدينامي على هذه المناطق الثلاث ، والعمق التاريخي للعلاقات الايرانية – التركية يجعل ان لا يسمح بتقييم هذه العلاقات بوصفها امتداداً للخيارات الدولية المتعلقة بطرف ثالث . إذ إن النظر إلى القوى الموجودة خارج المنطقة بوصفها عناصر تحدد هذه العلاقات ، أمر يتناقض مع التراكم التاريخي والحقائق السياسية الواقعية . وإذا اردنا توضيح ذلك من خلال مقارنة سريعة ، نجد ان تاريخ ترسيم الحدود الإيرانية – التركية (اتفاق قصر شيرين 1639)* يسبق قيام الولايات المتحدة (1774) وتحقيق الوحدة الالمانية (1871) .[3]

---

[1] نجلاء مكاوي واخرون ، الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي ، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث ،ط1 ، بيروت ، 2015 ، ص13 .

[2] محسن رضائي وعلي مبيني دهكري ، ايران الاسلامية في افق الرؤية المستقبلية ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، ط1 ، بيروت ، 2013 ،ص239.

[3] احمد داوود اوغلوا ، مصدر سبق ذكره ، ص470–471 .

* وتسمى ايضا اتفاقية (زوهاب) وهي اتفاقية عقدت بين العثمانين والصفوين سنة 1639 انهت حروباً دامت لاكثر من 150 عام ورسمت من خلالها الحدود الفاصلة بين الدولتين .

نقلاً عن : سعد عبد القادر ماهر ، العراق والكويت نزاع غير مشروع ، 2019 ، ص10 موقع المعلومات الدولية الانترنيت ، تم الاقتباس بتاريخ 2021/2/13:

وقد أسهم مجيئ حزب العدالة والتنمية عام 2002 ، في تطوير أسس السياسة الخارجية التركية ومرتكزاتها التي كانت تقوم على فكرة التعاون والشراكة اكثر من الصراع والذي انعكس بشكل كبير على تنامي العلاقات الإيرانية– التركية التي تشهد تطوراً ونمواً مستمراً فضلاً على الاهداف الامنية والاستراتيجية المشتركة بين الطرفين ، وقد تعززت هذه العلاقة بعد موقف تركيا بالاعتراف بحق ايران في امتلاك برنامج نووي للاغراض السلمية . ومن الناحية الاستراتيجية فان العلاقات الإيرانية – التركية من العلاقات الاستراتيجية التي تقوم على اكثر من مرتكز تجمعهم فيها التقاء المصالح اكثر من تعارضها ، فعلى الصعيد التركي لاتخفي الاخيرة حاجتها واعتمادها الكبير على إيران في مجال الطاقة (النفط والغاز) ، فعلى الرغم من كون تركيا الفاعل الاقتصادي الابرز في المنطقة ألا انه من الناحية الطاقة تعتمد على روسيا وايران ، وتعي تركيا تماماً انه في حال قطع العلاقات أو تأزمها مع جارتها فان ذلك سوف يؤثر على امدادات الطاقة التي تعتمد عليها بالإضافة إلى تعطل الميزان التجاري بين البلدين والذي يصل إلى مليارات الدولارات، فقد بلغ قيمة الميزان التجاري بين البلدين الى 400 مليار دولار في العام 2016 ، اضافة إلى الجانب الامني والدفاعي حيث انهما تتشاركان الحدود فيما يقارب 400 كم2 ، والذي يعد من الجوانب الاساسية بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بمخاوفهم المشتركة من وجود الحركات الانفصالية للاكراد في العراق وايران وسورية وتركية وسعي الدولتين لقمع اي محاولة من هذا القبيل .ويعد الاتحاد الاوربي عنصر اساسي وجوهري في ترسيم السياسة التركية تجاه إيران ، فتمتين العلاقات بين الاتحاد الاوربي وتركيا سوف يفرض ترسيم سياسة خارجية مشتركة وهي الحالة التي تنطبق مع تعامل تركيا معه ايران في اطار العلاقات التركية – الاوربية – الايرانية .[1]

ومن النقاط الاساسية الاخرى المحددة لطبيعة العلاقة الإيرانية– التركية هي العامل الروسي التي عادت ومنذ عهد بوتين إلى ايلاء منطقة الشرق الاوسط اهمية واسعة ضمن ستراتيجتها المتبعة وتبني سياسات اوراسيوية تسعى من خلالها الى تطوير علاقاتها مع القوى الاسيوية مثل إيران والهند والصين واليابان . لذلك فان اي تقارب روسي – إيراني (كما حدث في تسعينيات القرن العشرن) سوف يؤثر على السياسة التركية المتبعة .[2]

---

https://books.google.iq/books?id=dci5DwAAQBAJ&printsec=frontcover&source=gbs_atb&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false .

[1] احمد داوود اوغلوا ، مصدر سبق ذكره ،ص469 .

[2] المصدر نفسه ، ص470 .

ثانيا : اتجاهات توطيد النفوذ الإيراني والتركي في المنطقة

تعد إيران وتركيا من أبرز الدول التي تسعى لتأدية دور مهم واساس في المنطقة ، وكلاهما تعتبر أن منطقة الشرق الاوسط هي منطقة نفوذ ستراتيجي تسعى دأبتين لتحقيق مشروعهما الاقليمي من خلال جملة من السياسات والاستراتيجيات المتبعة ، ولعلنا لا نكون مبالغين بالقول أن أغلب التحالفات والتحركات الاقليمية والدولية في المنطقة هي انعكاس لهاتين الدولتين وسياستهما المتبعة في المنطقة . فقد سيطر حلم إعادة إنتاج دولة الخلافة العثمانية على فكر وسلوك القيادة التركية ، وحزب العدالة والتنمية الحاكم بدرجة ملحوظة والتي انعكست على السلوك السياسي التركي ، الداخلي والخارجي على السواء . ورغم أن المكون الأيديولوجي له وزنه في هذه المسالة ، على أساس أن الخلفية الفكرية الاسلامية لهذا الحزب وقيادته تقوم على مفهوم اممي للدولة يتجاوز مفهوم الدولة الامة ، أو الدولة القومية الحديث والمعاصر ، فهو مفهوم أقرب إلى المفهوم الذي جسدته الدولة العثمانية على المستوى النظرية على الاقل .ويمكن القول إن لحظة فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية ، وقيامه بتشكيل الحكومة عام 2002 ، كانت لحظة حاسمة في الواقع السياسي التركي ، لانه قد تم تفسيرها من جانب منظري وقادة الحزب بان الشعب التركي قد حسم اشكالية الهوية التي عانتها تركيا منذ الغاء الخلافة العثمانية ، وذلك على حساب هويته وأنتمائه الإسلامي .[1] وتركيز السياسة الخارجية التركية ، على أندماج تركيا في المجتمع الغربي من خلال عضويتها في حلف شمال الاطلسي ، وبعض الاندية الاوربية .[2] والسعي إلى القيام بدور أساسي في المنطقة ، كالحالة مع توظيف الاحداث التي شهدتها المنطقة لخدمة أهداف السياسة العربية ، كالغزو الامريكي للعراق عام 2003 ، والحرب الاسرائيلية على قطاع غزه ، وغيرها . والملاحظ أن أقصى طموح عبر عنه (أوغلو) بشأن الإطار السياسي الذي تسعى لاقامته ، خلال هذه المرحلة ، هو الكومولنث العثماني ، (العثمانية الجديدة) ، على غرار الكومولنث البريطاني ، وهو لا يزيد عن كونه إطاراً رمزياً للتنسيق والتعاون بين الدول التي تقبل بالمشاركة فيه وكانت هذه النظرية تمثل خريطة الطريق للسياسة الخارجية والدبلوماسية الإقليمية التركية . فالعثمانية الجديدة سياسة تقوم على اعادة إنتاج بعض التجارب التطبيقية في عهد الامبراطورية العثمانية وإحياء مجد تركيا الجديدة بالاعتماد على احياء نفوذ الاتراك السابق في الدول التي كانت فيما مضى جزءاً من

---

[1] محمد سعد ابو عامود ، تركيا وحلم واعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 201 ، القاهرة ،ص98.2

[2] احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1 ،الاردن ، 2011 ، ص7 .

الامبراطورية العثمانية . وكان اول من استخدم مصطلح العثمانية الجديدة اليونانيون عندما قام الجيش التركي باحتلال ثلث قبرص واتخذت اولى الاجراءات لاحياء العثمانية الجديدة في عهد (تورجوت اوزال) عام 1990 وقد باءت هذه الاجراءات بالفشل بعد موته . لكن مرة اخرى ، وبعد وصول العدالة والتنمية إلى السلطة ، و اختيار (احمد داوود اوغلو) وزيراً للخارجية عام 2009 ، طرح الموضوع بشكل جدي ، وناقشه (اوغلو) في كتابه العمق الاستراتيجي الذي وصف على انه شكل من اشكال تدوين نظرية العثمانية الجديدة .وفي كلمته التي ألقاها في قلعة (تشانانك) ، قال مشيراً إلى أنه " يجب أن تصبح تركيا مرة اخرى قوى عظمى عالمية ستتحالف معنا مرة اخرى الدول التي استقلت عن الإمبراطورية العثمانية وعلى مدى الاثنى عشر عاما القادمة (2023 أو مرور مئة عام على اعلان الجمهورية) ستصبح حكومة تركيا حكومة عالمية " [1]ولقد حققت السياسة الخارجية التركية ، خلال هذه المرحلة ، نجاحاً ملحوظاً ، خاصة على المستوى العربي ، ويرجع ذلك الى عدة اسباب ، اهمها ، حالة الفراغ التي كانت تعانيها المنطقة العربية بفعل الاحتلال الامريكي للعراق ، وتراجع الدور المصري ، وعدم توصل الدول العربية لصيغة مناسبة لملئ الفراغ الناتج عن ذلك .بالاضافة إلى التنامي المستمر لعناصر القوة الاستراتيجية الإيرانية ، وتصاعد النفوذ الإيراني في العراق ، لبنان ، سوريا ، الامر الذي ادى الى تعميق الخلل القائم في توازن القوى الاقليمي ، ونتج عنه العديد من مصادر التهديد الامني ، خاصة لدول الخليج العربية ، وهو ما وجد طلباً عربياً لدور تركي موازن للدور الايراني ، و دُعم النموذج التركي بوصفه يقدم نموذجاً للنظام السياسي الديمقراطي المعتدل الذي يعد بمنزل البديل للاسلام السياسي الراديكالي الذي يتبنى العنف .[2] وقد استندت الاستراتيجية التركية في دورها الاقليمي إلى نظرية العمق الاستراتيجي والتي تعتبر ان موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة الى التحرك في كافة الاتجاهات وخصوصا جوارها الجغرافي للحفاظ على امنها وتحقيق مصالحها . يبدو أن النموذج التركي ، في ظل حكم (اردوغان) وحزب العدالة والتنمية ، هو النموذج الذي منح القوى الإسلامية الفرصة للوصول إلى الحكم ، وتحقيق إنجاز اجتماعي واقتصادي ملحوظ ، دون التورط في مشكلات المواجهة بين العلمانية والدين ، وهو ما عبر عنه (اردوغان) في زيارته لمصر ، عندما تحدث عن دولة علمانية ومواطنين مسلمين ، أو حكم مدني لا يحتقر الهوية الإسلامية ، ولا يطبق نصوص الشريعة الإسلامية كما هي ، بل بفهم أرحب للمعاني الإسلامية ، وباحترام للهوية الإسلامية التي تجذب أغلبية المجتمع التركي . النموذج التركي له

[1] محمود نوراني ، نهاية الاوردغانية ، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 187، 2016 ، ص11.

[2] محمد سعد ابو عامود ، مصدر سبق ذكره ، ص99-100 .

خصوصيته ، فقد أتى بعد مرحلة من العلمانية المتطرفة على أيد (أتاتورك) وخلفائه . وبقدر ما تسبب في تقوية الهوية الإسلامية لدى القطاعات المهمشه وأبناء الطبقة المتوسطة ، بقدر مازرع قلق لدى طبقة تؤمن ب خطورة تطابق الدين مع الدولة ، يتبناها قطاع لا بأس به من المجتمع .[1]

قدمت تطورات مايسمى (الربيع العربي) الفرصة السانحة للحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية ، ليغير الظروف الاقليمية لصالحه ويقوم بتطبيق العثمانية الجديدة . ترتب على هذه التطورات أن سعت تركيا لتقديم المساعدة للجماعات المقربة منها ، مثل الاخوان المسلمين حتى تصل إلى الحكم في الدول ، مثل مصر ودعم المعارضة في وسوريا ، وإضعاف منافسيها التقليدين في منطقة الشرق الأوسط ، مثل إيران . حيث اعادة تركيا احياء توجهاتها الخاصة باعطاء اهمية اكبر لمنطقة الشرق الاوسط ، فاهمال تركيا لسياسات الشرق الاوسط والخليج حتى عقد الثمانيات من القرن العشرين ، ادى إلى أبقاء تركيا بعيدة عن موارد الشرق الاوسط الغنية ، وعدم قدرتها على الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالخليج إلا بمقدار ما تسمح به القضايا الخاصة بقاعدة (انجرلك) . لذا يجب – وبحسب النخبة الحاكمة حالياً في تركيا– ان تاخذ ضمن تخطيطها الاستراتيجي للمراحل القادمة مسالة نقل المياة والمنتوجات الزراعية وموارد الطاقة .وهي جميعها طروحات لان تؤدي تركيا دورها الجيو اقتصادي والاستراتيجية ضمن منطقة هي مجال حيوي لإيران – وهو ما قد يؤدي الى المساس بمصالحها على الرغم من الاعلان التركي ان كافة توجهاتها في المنطقة هي ليس بالضد من احد ، إذ اعتمدت كلا الدولتين – تركيا وايران– على تفعيل قوتهما لتفعيل دورها في المنطقة . حيث سعت السياسة التركية إلى تاكيد أنها لا تحقق مصالح تركيا فقط ، وإنما مصالح الدول الإقليمية جميعاً من خلال التركيز على مفهوم الربح المتبادل ، وليس مفهوم التنافس ذا الطبيعة الصفرية ، وعلى حشد الطاقات والقدرات التركية لتفعيل القوة الناعمة للدولة ، وجعلها انموذجاً يحتذى به .

أما إيران فقد سعت إلى استغلال الفرص المتاحة لها اقليمياً لتفعيل دورها ونفوذها فيه ، فهي تعي تماماً انها تقع في منطقة جيوستراتيجية مهمة غنية بالموارد والثروات ، تتجه اليها ابرز الفواعل الدولية المؤثر ، وتتسابق اغلب الدول الاقليمية لتعزيز دورها ونفوذها فيه ، لذلك فقد وعت ايران على حجم الفرصة التاريخية التي شهدتها البيئة الاقليمية ابتداءاً من انهيار النظام في العراق عام 2003 ، والتخلص

[1] سعيد عكاشه ، حقية اللايقين : مضلات بناء نموذج اسلامي بعد الثورات العربية ، محلق مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 188، القاهرة ، 2012 ، ص38 .

من خصم قوي معادي لها متمثل في ذلك النظام الى احداث (الربيع العربي) لاحقاً بعد عدد من السنوات ، ففي العام 2003 سعت إيران الى ان تخلق من العراق شريكا ستراتيجيا لها واحدى مناطق النفوذ وانهاء حالة العداء المستمر الذي كان في السابق ، فعلى الرغم من أن الاحتلال الامريكي للعراق مثل تحديا كبيراً لها ، الا انها سعت للتأثير في الحكومات العراقية المتعاقبة لان تكون احدى الاطراف الاقليمية الداعمة لها ، هذا بالاضافة إلى الدعم غير المحدود للجماعات المسلحة التي وجدت بعد العام 2003 والتي كان لها اثر كبير في مجريات الاحداث في العراق .[1]

وقد اعرب الرئيس الإيراني السابق (محمود احمدي نجاد) أعرب عن تطلعات إيران الاقليمية والعالمية خلال لقائه لمجموعة من المثقفين قائلاً " أن أهم قضية اليوم هي بناء إيران ، وهذه القضية تتعدى الحدود الجغرافية لها ،لأن مكانة إيران على المستوى العالمي قد تجاوزت حدودها " مضيفاً عندما يتردد اسم إيران على الصعيد الدولي فأنه يتبادر إلى الذهن أي فرد من افراد المعمورة مثل التوحيد والشجاعة والدفاع عن المظلومين والثقة بالنفس والكرامة ، مؤكداً ان اسم ايران أصبح مرادفاً لكلمة الثقافة لانها تمثل طريقا للنجاة " ، داعياً الجميع إلى العمل من اجل بناء مستقبل إيران .[2]

وقد رأت ايران في الثورات التي حدثت في كل من تونس ومصر وليبيا ، فرصة إقليمية سانحة لتدعيم رؤيتها الإقليمية القائمة على تعزيز نفوذها ومكانتها الإقليمية ، فجاء رد الفعل في دعم الحركات الاسلامية للصعود إلى الحكم وأستغلال حالة المطالب الشعبية الثائرة على الحكم في بلدناها من كونها مطابقة للمبادى التي قامت من أجلها الثورة الاسلامية في ايران ، فقد قامت الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية في تلك المرحلة على :[3]

1- تحويل إيران إلى قوة إقليمية قادرة على التأثير في منطقة الشرق الاوسط .
2- الحاجة إلى ردع التهديدات الإيرانية التي تواجه إيران من الدول الغربية .

---

(1) Threat to the Homeland: Iran's Extending Influence in the Western Hemisphere , Congress. House, Serial NO. 113-24 . 2013 , p48 .

(2) نقلاً عن : فراس عباس هاشم ، النفوذ المتعاظم : إيران واعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، ط1 ، الاردن ، 2016 ،ص19 .

(3) سماح عبد الصبور عبد الحي ، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في ادوات السياسة الخارجية الايرانية تجاه لبنان 2005-2013 ، دار البشر للثقافة والعلوم ومركز الحضارة للدراسات الاستراتيجية ، 2014 ، ص106-107 .

3- الرغبة في تحقيق الاعتماد على الذات وبناء علاقات ستراتيجية مع دول المنطقة عن طريق مجموعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وايجاد مناطق نفوذ جديد لها .

وبحسب دراسة اصدرها المعهد العالي الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن بعنوان " شبكات نفوذ ايران في الشرق الاوسط " ، ان نفوذ إيران في منطقة جوارها الاقليمي في تزايد مستمر ، وتتمتع إيران بنفوذ قوي جدا في العراق وسوريا ولبنان وليبيا وتسعى لبسط نفوذها في مناطق اخرى ، والحقيقة أن إيران بنت في خفاء شبكة من الحلفاء والجماعات في منطقة الشرق الاوسط يشار أليهم بتعبير " مليشيات وكيله " ، ويقول التقرير " أن الجمهورية الإسلامية قلبت ميزان القوى المؤثرة في الشرق الاوسط لصالحها " وقد توصلت إلى ذلك كما ذكر مؤلفوا التقرير ، بواسطة " مواجهة القوى التقليدية العظمى بعمليات نفوذ ، واستخدم طرف ثالث " .

وفي شهر أبريل / نيسان عد الرئيس الأمريكي السابق ، (دونالد ترامب) الحرس الثوري الأيراني (الذراع الإقليمي لإيران في المنطقة) ومعه فيلق القدس بانه منظمة ارهابية وهي تعد المرة الاولى التي تصف فيها الولايات المتحدة جزءاً من حكومة بوصفها منظمة ارهابية .

ويعد حزب الله احد اهم الاذرع الاقليمية لايران في المنطقة إذ اسهم في العمليات العسكرية في سوريا لحماية النظام فيه ، بالإضافة إلى دعم المليشيات المسلحة الشيعية التابعة لها في العراق ، بالاضافة الى التقارب الشديد مع الحكومة العراقية التي وفر لها المزيد من التاثير في المنطقة ، اما سوريا فتعد ايران وسوريا شريكان ستراتيجين منذ عقود مضت ولولا الدعم الكبير الذي قدمته ايران وحزب الله والقوات الحليفة الروسية لما استطاع النظام فيها الصمود بوجه القوات المسلحة والقوى الاقليمية المساندة لها .[1]

تدرك تركيا ان توتر العلاقات مع ايران قد يعني توقف شريان الطاقة عنها وتعطل الميزان التجاري بين البلدين الذي يصل الى مليارات الدولارات ، ووفقاً للمعهد الاحصائي التركي ، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 9,7 مليار دولار خلال العام 2015 ، وبما ان البلدين شريكان اقتصاديان اساسين في المنطقة ، فقد تعهد كل من البلدين بالتبادل التجاري بالعملات الوطنية ، وهو مايسمح لإيران بتجاوز العقوبات الامريكية .ويسمح لتركيا ايضا بتاكيد الاستقلال المالي عن شركائها الغربين،مع طموحات تركية إلى أن تكون ممراً لانابيب الطاقة لنقل النفط والغاز الطبيعي من دول الجوار ، ولاسيما أذربيجان

[1] فرانك غاردنز ، ايران توسي شبكة نفوذها لمواجهة خصومها في الشرق الاوسط ، موقع بي بي سي ، تاريخ الاقتياس 11-11-2020 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50334557

وتركماستان ، وقازاغستان ، والعراق وإيران ، وحتى سورية ، إلى أسواق أوربا ، وقد تجسد ذلك في مشروع خط أنابيب باكو جيهان من باكو ، عبر جورجيا ، إلى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك خط انابيب نابوكو الذي يقوم بنقل الغاز الطبيعي .[1] وقد نجحت كل من إيران وتركيا في تأسيس شراكة اقليمية قوية عززت من خلالها مجالات التعاون البناء ، فقد استطاعا من رفع التبادل التجاري بين البلدين الى اكثر من 9.5 مليار دولار في العام 2019 مع طموحات لزيادتها الى 30 مليار دولار ،[2] وهذه الشراكة تكتسب اهمية خاصة لدى الطرفين ، فإيران بالنسبة إلى تركيا خصم لا يمكن معاداته ، لان ذلك فيه تهديد لمصالح تركيا الساعية الى لعب دور محوري في معظم الملفات في منطقة الشرق الاوسط ، من خلال سياسة التحالفات المفتوحة القائمة على بناء قنوات التواصل مع كل القوى الموجودة في المنطقة بدءاً من اسرائيل مروراً بسورية ومصر والسعودية وانتهاء بايران .

و تعد إيران بالنسبة للادراك التركي مجالاً حيوياً وبالذات لاقتصادها ، إذ يصفها (داوود اوغلو) في كتاباته بانها ضمن مجموعة الدول المميزة التي يعدها قوة مركزية لما تتمتع به من عمق ستراتيجي بفضل خصائصها التاريخية والجغرافية . ومن ثم فهو يضع تطوير علاقات قوية مع إيران ضمن قائمة الأولويات التركية وتحتل إيران وموارد الطاقة فيها بالنسبة إلى تركيا أهمية تفوق تقديرات حلفائها العرب . إذ يعد مجال الطاقة من المجالات الاساسية للتعاون التركي الايراني ، والتي بدأت منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي عبر مد خط انابيب من إيران إلى تركيا لتصدير الغاز الطبيعي . وكذلك الاستثمارات التركية الواسعة في هذا المجال ضمن قطاعات الصناعات الاستخراجية للغاز في ايران ، فموجب مذكرة تفاهم وقعت بين البلدين عام 2008 ، تعمل شركة (TPNO) التركية للنفط في تطوير حقل جنوب بارس اكبر حقل للغاز الطبيعي في إيران ، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى 10 مليارات دولار عام 2008 و20 مليار دولار عام 2013 .[3] وقد كانت العقوبات الامريكية سببا في تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين الى 10 مليار دولار عام 2018 ومن ثم إلى 5,6 مليار دولار

---

[1]–ظافر محمد ، العلاقات التركيةالايرانية في الاوردغانية الجديدة ، شبكة المعلومات الدولية – الانترنيت ، بتاريخ 13–4–2020 ، https://alwatannews.net/article/782059/Opinion/%D8%A7%D9%84%D8

[2]صحيفة الاناضول التركية على موقعها الرسمي الالكتروني بتاريخ 2020/10/21 %8D%85%9AF/%D%8D%7A%8D%5B%8AA%D%8D%82%9D%7A%8https://www.aa.com.tr/ar/%D 84%9AC%D

[3] عمر كامل حسن ، المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، بيروت ، 2015 ، ص416–ص422.

عام 2019 .[1] هذا بالاضافة الى شراكة كلا البلدين في مواجهة التحديات الامنية معاً كالحالة مع جماعة الاكراد المتمردين ونزع سلاح حزب العمال الكردستاني ، كذلك التوجهات المشتركة تجاه التحركات الامريكية في المنطقة ، فواشنطن غير راضية على وضع القوات التركية شمال سوريا ، وانقره غير راضية على دعم الولايات المتحدة للاكراد . فوجود الدور الاقليمي الإيراني – التركي في المنطقة يؤكد على اهميتها الاستراتيجية فيها ودورهما المؤثر والفاعل خاصة في ظل وجود مجالات تعاون وشراكة ستراتيجية بين الطرقين، وهو ما يعزز الفكرة القائلة بان فرص التعاون بين هاتين القوتين هو اكثر من مجالات الصدام والخلاف بينهما خاصة اذا ما ادركت كلا الدولتين ان اطر التعاون هذه سوف توفر لهما القوة والدعم في مواجهة الكثير من التحديات المشتركة خاصة على الصعيدين الاقليمي و الدولي .

ثالثا : تحولات التفاعل الايراني –التركي

أنتعشت الأدوار الإقليمية لإيران وتركيا في المنطقة تاريخياً مع فراغ القوة فيها ، مما شكل الأساس الموضوعي للتنافس على النفوذ بين هاتين القوتين الإقليميتن غير العربيتين . وترتب على ذلك التنافس أن أصبح الانتماء الطائفي محدداً في اغلب الاحيان للميل العاطفي وغير العقلاني بالضرورة ، نحو إيران أو تركيا.[2] وقد مثل ظهور الفراغ الأقليمي في المنطقة ، ولا سيما بعد التغييرات التي شهدتها بعد احداث (الربيع العربي) والحاجة إلى من يملأه ، فضلاً عن غياب القوة الاقليمية القادرة على ملء ذلك الفراغ او موازنة أي من الدولتين ، مضافةً إلى ذلك تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وخصوصاً بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2011 ، وسعي القوى الإقليمية لملء الفراغ ، مما اسهم في تعزيز الإدوار الاقليمية لكلا الدولتين في المنطقة والرغبة المتزايدة لزيادة النفوذ والتأثير فيها .[3]

تُعد العلاقات الإيرانية – التركية من اقدم العلاقات واكثرها حركية في منطقة الشرق الاوسط ، فتركيا اليوم تسعى الى توسيع رقعة نفوذها في محيطها الاقليمي بشكل كبير ، وقد بدى ذلك انطلاقاً من البوابة السورية من خلال دعم المعارضة وتخطيطها لتأدية دور اكبر في مرحلة ما بعد بشار الاسد ، في حين تعمل إيران على دعم شريكها الاستراتيجي السوري ونظام (بشار الاسد) وتوظيف دورها القوي في سوريا كورقة ضغط للتفاوض في كثير من القضايا المهمة ومنها ملفها النووي ، وتكريس

---

[1] علي عاطف ، طبيعة رؤوس الاموال الايرانية داخل تركيا ، المرصد المصري ، https://marsad.ecsstudies.com/38846/

[1] مصطفى اللباد ، الجماعات البحثية العربية بين ايران وتركيا ، مركز الاهرام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 201 ، القاهرة ، 2015 ، ص 62 .

[3] ياسر عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره ، ص251 .

هيمنتها على المنطقة واضعاف الدور التركي فيها ، وربما هذا التعارض في التوجهات كان أحد أسباب عدم حل الازمة .[1] فقد كانت السياسة الإيرانية تجاة سوريا وخلال مراحل الرئاسات المختلفة من (الخميني ثم هاشمي رفسنجاني و خاتمي و نجاد إلى الرئيس الحالي حسن روحاني) ، معتمدة على الدعم المطلق للنظام السوري سياسياً واقتصادياً وعسكرياً خاصة بعد الازمة التي شهدتها سوريا في اذار / مارس 2011.[2] إلا أن تركيا مع وجود المصالح المباشرة مع نظام (بشار الاسد) وتطابق الرؤى والاهداف بينهما ، الا انها اتجهت نحو الدول الخليجية ولا سيما مع قطر والسعودية لإسقاط النظام السوري وتمكين الاخوان المسلمين من الحكم المدعوم من قبلهم ، فكان سبباً في تعميق الخلاف التركي الايراني حول سوريا ، وهذا ماحصل بينهما في سبيل تعزيز مكانتهما في المنطقة ، اذ تريد إيران ابقاء نظام (بشار الاسد) في المنطقة ، واعلنت الدعم الكامل للنظام السوري وخاصة أنهما على علاقات متميزة منذ اكثر من ثلاثة عقود من الزمن ، فالتحالف بين إيران والنظام السوري أسسه الأسد الاب في ثمانينات القرن الماضي ، ومنذ ذلك الزمن اصبح النظام السوري يعتمد على إيران من أجل بقائه ولذا فقد نشأ التعاون الاستراتيجي الكبير بين الاخيرة وروسيا لحماية حليفهما في سوريا ، ومن اوجه ذلك التعاون بين روسيا وايران سماح إيران ولأول مرة منذ قيام الثورة الإيرانية 1979 باستخدام قوات اجنبية على أراضيها . إذ سمحت إيران لطائرات روسية باستخدام لقاعدة (نوجه) في همدان شمال غرب ايران وقصفت اهداف لتنظيم داعش وجبهة النصرة في مناطق حلب ودير الزور وادلب ، وهو الحدث الذي عُد فريداً وخطوة نوعية في طبيعة العلاقات بين الطرفين في ظل مواقف الجمهورية الإيرانية من عدم السماح بالتدخل والوجود الاجنبي باي شكل من الاشكال لإراضيها وقد جاءت هذه الخطوة بمباركة المرشد الاعلى والجهات المعنية وقد وصف (علي اكبر ولايتي) (وزير الخارجية الاسبق ومستشار المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية الايرانية العلاقات الإيرانية– الروسية) بقوله " أن العلاقات بين روسيا وإيران هي علاقات إستراتيجية وأن العلاقات في المنطقة هي بين المثلث الروسي – الإيراني– السوري " .[3]

فمصلحة ايران الاساسية في المنطقة تتركز في ايجاد موطئ قدم لها في سوريا لانها تمثل المحور الاستراتيجي الاساسي لها ولتمددها . فلو خسرت هذا الوجود ، فسيهدد ذلك سيطرة حزب الله على

---

[1] زبدة رفيقة ، صراعات الاستراتيجات التركية – الإيرانية في منطقة الشرق الاوسط حول الازمة السورية ، دراسات وابحاث ، ص290 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/29836

[2] عبد الله راشد سلامة ، البرغماتية الايرانية ودورها في الازمة السورية 2011–2017 ، دراسات وابحاث ، ص1، ص23 .

[3] محمد السعيد إدريس ، الهجوم الأمريكي على دير الزور وخيار التحالف الاستراتيجي الانتقائي بين طهران وموسكو ، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 187، 2016 ، ص7–9 .

لبنان التي تمثل النقطة الاساسية في استراتيجية ايران الاقليمية ، فهي تسعى إلى التمدد الإقليمي في شكل دائرة حولها ، وتشير خريطة التحركات الإيرانية إلى أن الدول التي تم التوجه إليها تشترك في شي يهم إيران أيديولوجياً ، وهو وجود قاعدة جماهيرية شيعية ، مثل اليمن والبحرين ، أو مراكز ضغط شيعية ، مثل حزب الله في لبنان ، والحوثيين في اليمن ، أو عناصر حكومية شيعية مؤثرة ، مثل العلويين في سوريا ، والوجود الشيعي في العراق .[1] لذا فهي تقاوم كافة الجهود التي ترمي إلى زعزت وجودها في تلك المنطقة . في حين تصر تركيا على رحيل (بشار الاسد) عن الحكم ، ولذلك قامت بدعم المجاميع المسلحة في سعيها لتغير نظام الحكم في سوريا ، وما تنظيمها مؤتمر المعارضة السورية من اجل اسقاط النظام السوري الا دليلاً على ذلك ، فعليه انتقل الصراع التركي الايراني على سوريا الى حرب بالوكالة بين الاطراف الداعمة والمؤيد لبقاء النظام والى اخرى ساعية الى تغييره ، ولهذا اتسع نطاق الحرب في سوريا ولتدخل في اطار صراع دولي بين الولايات المتحدة وروسيا التي تعد من الحلفاء التقليدين لسوريا ، وصراع اقليمي بين ايران وحلفائها وتركيا وحلفائها .[2]حيث يمكن القول ان للولايات المتحدة حسابات ومصالح مع إيران تتجاوز الخليج إلى الاقليم كله ، وبحسابات القوة ، فأن إيران اللاعب الاقليمي الاول في الحرب على داعش وفي ازمتي العراق وسوريا ، ودورها الممتد بقوة في لبنان واليمن والعراق ، وهو ما يدركه كلا من الاطراف الاقليمية والدولية معاً .[3]

وفيما يخص برنامج إيران النووي القضية الإبرز بالنسبة لإيران على المستوى الاقليمي والدولي ، فقد كانت تركيا من الدول الإقليمية في المنطقة التي ترفض وبصورة واضحة من أن تمتلك ايران اسلحة نووية باعتبارها ستمثل خرقاً واضحاً للتوازن الاستراتيجي في المنطقة ، فتركيا اصبحت في موقف حرج فهي لاتريد أن تمتلك إيران سلاحاً نووياً يمثل ميزة فريدة للقوة الإيرانية وفي ذات الوقت هي اعلنت صراحها

---

[1] نقلاً عن : محمد السعيد عبد المؤمن ، إيران ومحاولات استعادة لحلم الامبراطوري ، مركز الاهرام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 201 ، 2015 ، ص93.

[2] عبد الله عيسى الشريف ، مصدر سبق ذكره ، https://afaip.com/%D9%8B%D%81%9D%7A%8D%88%9AF%D%8-AA-%8D%7A%8D%82%9D%7A%8D%84%9D%9B%8D%84%9D%7A%8%D-80%9-%D9A%8A%D8%9D%86%9D%7A%8D%1B%8A%D8%9D%5A%8D%84%9D%7A%8%D/3A%8D%88%9-%D9A%8A%D8%9D%83%9D%1B%8AA%D%8D%84%9D%7A%8%D

[3] عبد الله السناوي ، خروج مصر إلى الاقليم .. السؤال الإيراني ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 201 ، القاهرة ، ص56 .

* أن أمتلاك إيران للاسلحة النووية تعني من وجهة النظر التركية : =

أنها لا يمكن ان تساعد الولايات المتحدة الامريكية في حال قررت شن حرب ضد إيران وما يمكن ان تجره معها من حالة عدم الاستقرار في المنطقة . على الرغم من ان تركيا منفصلة عن سياسة الاتحاد الاوربي في تعاملها مع ايران فيما يخص برنامجها النووي فهي مع خيار الاتحاد الاوربي بان تكون ممتلكه للتقنية النووية السلمية دون وصولها إلى اعتاب الاسلحة النووية .[1]

وبصورة عامة يمكن تحديد عوامل التقارب الايراني – التركي ومنها : [2]

1- تدعيم العلاقات الاستراتيجية بين البلدين اللذين لم يدخلا في العصر الحديث في اي صدام مباشر ، ولا سيما منذ العام 1639 (توقيع اتفاقية قصر شيرين) ، ومجرد وجود هذا العامل الموازن منذ ثلاثة قرون ونصف القرن يعد في مقاييس العلاقات الدولية الناجحة .

2- تواجه إيران و تركيا تحديات النزعة الانفصالية الكردية داخل أراضيها خصوصا أن الوجود الكردي متصل بين حدود البلدين . وقد دخل البلدان في تنسيق أمني وعسكري لمواجهة النزاعات الكردية الانفصالية ، ولا سيما ضد حزب العمال الكردستاني ، حيث غالباً ماكانت القوات الإيرانية تلاحق المجموعات المتسللة إلى إيران هرباً من ملاحقات الجيش التركي .

---

[4]منال الريني ، الاتفاق النووي الايراني بعد عامين ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،العدد 210 ، القاهرة ، 2017 ، ص138 .

[2]ياسر عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 246-ص248 .

=

- اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح إيران .
- زياد التأثير الإيراني في الجمهوريات الإسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز ، وكونها دولة صاحبة مشروع إسلامي ، سيتم قبول دور إيران كزعيم للعالم الاسلامي في اطار ما يعرف بصدام الحضارات بين الغرب والإسلام . خاصة مع وجود الحزب الإسلامي العدالة والتنمية في تركيا وهو ما يعمل على تضاد في التوجهات بين البلدين .
- مشاركة الكيان الصهيوني في الحرب على ايران وهو ما سيؤدي الى نشوب حرب مع سوريا واختلال الاوضاوع بما يدفعها للقيام بهجمات ضد المصالح الاسرائيلة والامريكية وهو ما ستكون تركيا وارضيها ليست بمنئ عنها .
- تاثر المصالحة التركية وبشكل واضح من خلال قطع الامدادات الإيرانية من النفط والغاز وسعر برمل النفط الذي قد صل الى 100 دولار
- ان وجود تحد نووي واضح وصريح متمثل بامتلاك إيران للسلاح النووي ، قد يكون دافع قوي ومسوغ مشروع لامتلاك مشروعها النووي من قبل دول اخرى .

المصدر : احمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص34.

3- يتطابق موقف إيران و تركيا بالنسبة لموضوع رفع التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة . يعبر البلدان عن ذلك في مناسبات مختلفة ، ويرى رئيس الوزراء السابق ورئيس الجمهورية التركية الحالي (رجب طيب أردوغان) أن العلاقات الجيدة بين البلدين عامل استقرار في المنطقة التي تربكها تدخلات القوى الخارجية ، ولعل هذا ما اتضح لاحقاً في موقف إيران وتركيا من الحرب على التنظيمات الارهابية في سورية والعراق ، والمساس بسيادة هاتين الدولتين دون الحصول على موافقتها .

4- تعارض الدولتين اي تحالف عربي – (اسرائيلي) في اطار عملية السلام بين الدول العربية و (اسرائيل) إذ كانت الدولتين من اولى الدول معارضة لعملية التطبيع (الاسرائيلي) العربي الذي جرى في كل من البحرين والامارات وقطر والسودان إذ ان تعاون عربي –اسرائيلي – امريكي مستقبلاً يمثل احد التحديات التي من الممكن أن تواجه البلدين وتزيد من حدة الحصار عليهما وربما تفتح الافاق لعقوبات امريكية اوربية على البلدين .

وهنا يمكننا القول أن كلا الدولتين لا يمكن تحديدها نفوذهما بمنطقة ما أو حصرها في اقليم جيوسياسي واحد . فمنذ الفراغ الاستراتيجي الذي ظهر بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لا سيما في القوقاز واسيا الوسطى ، والذي استحدثت ضرورات جديدة لكل من البلدين ، أدت إلى زيادة درجة الترابط والتنافس بين البلدين والتي يمكن ملاحظة صفة العقلانية في طبيعة العلاقات بينهما .[1] فالعلاقة بين البلدين تتجاوز اي اشكالات ممكن ان تحدث بينهما ، إذ ان كلاهما ينظر الى تلك العلاقة عبر زاوية التفاهم والواقعية [2]، فحلقة هذا التطابق أو التكامل أو التنسيق تقوم على اساس علاقة يشكل الاقتصاد بابها الاوسع إذ ان الطلب التركي على الطاقة في تصاعد مستمر .[3] وكما قال وزير الخارجية التركي انذاك احمد داوود اوغلو " ان تركيا ذات الاقتصاد المتنامي والمحاطة بمصادر النفط ، بحاجة الى الطاقة الإيرانية كامتداد طبيعي لمصالحها القومية ، وبالتالي فإن اتفاقات تركيا في مجال الطاقة لا يمكن ان تكون مرهونة بعلاقاتها مع دول اخرى " وهو ان دل على شي فيدل على مدى ترابط العلاقات

---

[1] احمد داوود اوغلوا ،مصدر سبق ذكره ، ص468 .

[2] عبد الله عيسى الشريف ، دوافع العلاقات الايرانية – التركية وابعادها ، المنتدى العربي لتحليل السياسات الايرانية ، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ، https://afaip.com/%D7%8A-%D9%8D%81%9D%7A%8D%88%9AF%D%8

[3] حيدر الخفاجي ، العلاقة الايرانية – التركية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت : http://www.bayancenter.org/2017/09/3664/ بتاريخ 3/17 /2019

الاستراتيجية بين الدولتين . [1] وهو ذات الجانب الذي يعول عليه الجانب الإيراني بشكل كبير ، فإيران تسعى وبكل الوسائل الممكنة والفرص المتحة الى تعزيز اقتصادها عبر الاعتماد على مجموعة من الدول الاقليمية من خلال زيادة التعاون والشراكة الاقتصادية بينهما بما يوفر لها منفذا لتقليل اثار الحصار الامريكي عليها ، فضلاً عن أن تركيا تعد شريكا استراتيجيا في مجال الطاقة والغاز إذ انها تمثل مستورد اساسي للطاقة من ايران بالاضافة الى كونه ممراً حيوياً لنقله إلى دول اخرى .

الخاتمة :

تتميز العلاقات الإيرانية – التركية بالتنافس والتعاون في ذات الوقت ، فتارة يكون التعاون ظاهراً والتنافس ضمنياً ، واخرى يكون التنافس هو الظاهر والتعاون ضمني ، ومن الواضح ان قاعدة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات الإيرانية – التركية ، غالباً ما تطغي على طبيعة التفاعل بينهما ، إذ يحرص كل طرف على نوع من الموازنة في سياسته الاقليمية والدولية لاستثمارها بافضل شكل ممكن ، نظراً لحجم المصالح والقضايا الحيوية التي تربط بين الطرفين وهو ما يمثل طبيعة الحراك الاستراتيجي بينهما . فالبلدان محكومان بالتعاون ، وأنهما سيتعاملان مع علاقتهما من خلال نقاط الاتفاق وليس نقاط الاختلاف . وفي مقابل مجموعة القواسم المشتركة ، فهناك معوقات تلقي بظلالها على هذه العلاقات ، اذ يخوض البلدان منافسة تاريخية على الزعامة الإقليمية منذ خمسة قرون ، وتتصادم المنظومة القيمية لكلا البلدان ، وتتعارض التحالفات الدولية فيما بينهما ، وتختلف الأدوات التي يستخدمها الطرفين ، في الهيمنة على المنطقة سواء عسكرية كما في الحالة الإيرانية ، او سياسية واقتصادية كالحالة مع تركيا ، ويبدو أن الصراع والتعاون والتمدد الاقليمي حالة مستمرة في العلاقات بين البلدين ، على الرغم من بعض الفترات التاريخية التي شهدت العلاقات فيها تقارباً مهماً بين البلدين .

فايران تسعى اليوم وبشكل قوي للعب دور فعال واساسي في المنطقة والاقليم ، ولعب دور الحامي والممثل المذهبي الوحيد في المنطقة ، والحافظ له من محاولة القضاء عليه من الدول الاخرى . وتحاول السلطات الايرانية التواصل بشكل مستمر مع الاطراف المواليه لها في المنطقة وتقديم الدعم لها واستخدامها كورقة ضغط ضد دولها ، وايضا كنقطة تفاوض اذا لزم الامر ، فضلاً عن دعم الانظمة و الحركات الشيعية التي تلعب ادوار سياسية وعسكرية في ذات الوقت مثل حزب الله في لبنان ، ونظام بشار الاسد في سوريا ، وجماعة الحوثي في اليمن ، كمحالة للسيطرة على تلك الانظمة وفرض سيطرتها

[1] ياسر عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره ، ص245 .

عليها واستخدامها كاداة للتفاوض مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاجنبية .وعلى الرغم من ان تركيا قوة اقتصادية وسياسية في المنطقة ، الا انها لا تزال تفقد الاذرع العسكرية التي تمتلكها ايران في العراق وسوريا واليمن والتي تمثل القوة الابرز لإيران في المنطقة ، فانقرة تعتمد على قوتها الاقتصادية وقوتها الناعمة ونشر ثقافتها التي ربما لا تؤدي دوراً مؤثراً يوازي ذلك التي تؤديه إيران التي تسعى لان تكون الدولة الأبرز في المنطقة . هذا بالإضافة إلى أن تركيا تعاني من بعض القضايا الداخلية التي من الممكن أن توظف من قبل اطراف اقليمية ودولية لاضعاف الدور التركي في الاقليم وهو ما تدركه تركيا تماما، كالحالة مع وجود حركات انفصالية للاكراد في تركيا ، كذلك حزب العمال الكردستاني الذي يطالب بدولة او بحكم ذاتي في منطقة شرق تركيا والذي هو مخترق لاكثر من دولة اقليمية ، بالاضافة الى امتلاك تركيا نسبة من العلوين الذي لايصوتون لحزب العدالة والتنمية وانما لاي جهة معارضة . فتدرك تركيا أن تعزيز مكانتها في المنطقة لا تتم بالقوة العسكرية التي هي ليست من خيارات او ستراتيجية التي اتبعها حزب العدالة والتنمية خاصة بعد التقدم الذي حققه النظام الإيراني وحلفائه وأنما عليها أن تقوم بدور اكبر يبرز دورها الاقليمي في المنطقة ويؤكد ان اي تحالف اقليمي او دولي لا يتم في المنطقة بدون تركيا ، خاص في ظل تزايد دورها في شمال سوريا وليبيا وافريقيا ، والذي تزايد معه الرفض الاقليمي والدولي للتوجهات التركية الجديدة والتي من الممكن معها زيادة حالة العزلة الاقليمية والدولية لتركيا وهو ما يزيد حالة التعاون والشراكة الايرانية – التركية لمواجهة التحديات الاقليمية والتحالفات المضادة التي من الممكن ان تواجهما . ، فمع الحالة بين ايران وتركيا فأن جملة الاهداف المشتركة التي تبدأ من المصالح الاقتصادية والامنية الى وجود رغبة بمواجهة التحديات المشتركة في المنطقة تطغى على غيرها من الجوانب الاخرى بين البلدين .

الاستنتاجات :

1- تعتبر كل من إيران وتركيا دول اقليمية فاعلة في معادلة التفاعل والتأثير الاقليمي ، والذي يفرض استراتيجيات خاص في التعامل معها إذ لا يمكن اغفالهما عن اي موقف اقليمي مهم .
2- تسعى كل من ايران وتركيا الى تاكيد الاهمية والدور الفاعل لها ، وبما يعزز نظرتهما الاممية الذاتية التي تنطلق من الارث التاريخي لكل منهما ، والذي يسعيان لكماله وتثبيته في المستقبل .
3- يمثل كلاً من إيران وتركيا شريكان استراتيجيان على المستوى الاقليمي ، إذ ان مجالات التعاون والشراكة بينهما غالباً ما تطغى على نقط الخلاف .

4- تسعى كلا الدولتين الى زيادة النفوذ والتاثير في جوارهما الاقليمي بالشكل الذي يؤكد دورهما الفاعل والمهم في اكثر من دولة وازمة اقليمية سواء كان بشكلاً مباشر او غير مباشر .

5- سعي كل من إيران وتركيا الى توطيد اواصر الشراكة الاستراتيجية بينهما انطلاقاً من ادراكهما التام بان هذه الحالة تشكل نقطة قوة مضافة في ظل تزايد التحديات الاقليمية والدولية لكلا الدولتين .